العيد القومى لالمانيا

National Day of Germany

بعد مرور ١١ عاماً من الوحدة الالمانية.. كشف الحساب

يمر هذا الشهر أحد عشر عاماً على الوحدة الألمانية وقد لاتبدو هذه السنوات فترة طويلة فى تاريخ الإنسانية، ولكنها تكفى لمحاولة قياس ماتحقق من تلك الوحدة، إجابة عن السؤال الذى لم ينقطع منذ ان تمت الوحدة... ماذا حققت الوحدة؟ وتعد الوحدة الألمانية عملية فريدة فى نوعها إذا جاءت فى الوقت الذى كانت وحدة دول أخرى تتحطم بطرق سلمية أو بصراعات عسكرية داخل المعسكر الشرقى فى مواجهات بدأت ولم تنته حتى الآن.

الكاتب :

دكتور مهندس/ نادر رياض

رجل صناعة وعضو مجلس إدارة الغرفة الألمانية المصرية ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

ففى خريف ١٩٨٩ وبمبادرة بدأها مواطنو ألمانيا الشرقية أحدثت تغيراً سياسياً جذرياً وسقط «الحائط» الذي كان يفصل بين شطرى ألمانيا فصلاً أراد به بانوه ان يظل أبداياً. لقد بدأ شطرا ألمانيا فى العودة إلى بعضهما وإلى تاريخهما المشترك حيث تكاتفت اللغة المشتركة والتاريخ والثقافة ليعودا كما كانا دولة واحدة. لقد عاد بذلك التراث الثقافى والاجتماعى إلى ألمانيا موحدة وهى خطوة تعتبر أهم من عودة التراب الألمانى موحداً.

وقد وصف البعض هذه الوحدة بانها معجزة قابلتها جموع الشعب الألمانى بالفرح وهم يتابعون سقوط ذلك الحائط الذى فصل بينهما ينهار فى سلام وبدون عنف. لقد كانت ثورة بيضاء قام بها الشعب بنفسه دون تدخل خارجى استجابة لاتفاقات سياسية وفرت لها ما تحتاجه من غطاء دولى ومباركة أوربية.

وبطبيعة الحال لم يكن طريق الوحدة مفروشاً بالورود، إذ أن الوحدة جاءت بعد أربعين عاماً عاش خلالها الشعب الألمانى تحت نظامين سياسين مختلفين بل ومتعارضين. وحين بدأت الوحدة كانت حالة ألمانيا الشرقية يرثى لها سواء من الناحية الاقتصادية أو الصناعية أو البيئية. وقد ركزت حكومة ألمانيا على إصلاح ما فسد فى الشرق وذلك بتضحيات جسيمة وميزانيات ضخمة تعدت فى جانب منها كثير من التوقعات.

والآن بعد مرور أحد عشر عاماً على الوحدة قد يكون من المناسب ان ننظر إلى كشف الحساب. والذى يعتمد فى مصدره إلى الإصدارات والنشرات الرسمية الألمانية، ولغة الأرقام والإحصاءات والتى تعطى صورة متفائلة للأوضاع فى ألمانيا اليوم. تدخل الاحصاءات ان عدد العاملين الجدد الذين انضموا إلى طابور العمل بلغ متوسط ٥٨٤٠٠٠ فى السنة ليصبح مجموع القوى العاملة ٣٨,٥٣ مليون، وقد بلغ معدل النمو الاقتصادى الحالى ٣,١٪ وهو ضعف معدله عام ١٩٩٩. ولقد بقيت ألمانيا فى المكانة الأكثر تصديراً بين الدول الأوربية إذ بلغت قيمة الصدرات ٥٤١ مليار دولار، وفى عام ٢٠٠٠ ارتفعت قيمة الأصول إلى ١٨ ترليون مارك. وتاتى ألمانيا فى المرتبة الثامنة فى قائمة البنك الدولى المميزة بمقياس متوسط دخل الفرد الذى بلغ ٢٥٣٥٠ دولار فى السنة.

ويأتى قانون الجنسية الجديد ليفتح المجال أمام طالبى الحصول على الجنسية الألمانية فنجد أن ٢٠٠,٠٠٠ اجنبى تخلوا عن الجنسية الألمانية بالاضافة إلى ١٤٣,٠٠٠ آخرين اكتسبوها.

وتعد ألمانيا أكثر دول العالم تنظيماً لأسواق التجارة العالمية والتى تبلغ المئات لعل من أهمها معرض ليبزج، هانوفر، كولون... وغيرها. وتعتبر ليبزج من أشهر مدن ألمانيا الشرقية سابقاً التى أصبحت هى ودرسدن من أكثر المدن ازدهاراً الآن.

وتلعب ألمانيا دوراً هاماً فى الوحدة الأوروربية ولها أكبر عدد من المقاعد فى البرلمان الأوروبى وعددها ٩٩. تاتى بعدها انجلترا وفرنسا اثنين وسبعين فقط، وفى المجال الدولى تقوم ألمانيا بدور حيوى ولها مفهوم خاص للعولمة. وكما قال جونتر بلايجر - الوزير فى الخارجية الفيدرالية إن العولمة تقدم تحديات بالإضافة إلى فرص عظيمة ولكنه عبر عن رأى المانيا حين يقول ان عملية العولمة غير متوازنة وإن على مجموعة الدول ان تبذل قصارى جهدها لكى تصبح العولمة عملية نمو إيجابى لجميع الشعوب.

وهو يرى ان الأمم المتحدة يجب ان تسعى للتغلب على التفرقة الشاسعة بين عالم الأغنياء والفقراء لتحقيق سلام عالمى ونمو مستمر. وأول واجب هو الصراع ضد الفقر ولهذا اقترحت المانيا انشاء مبادرة مواجهة الديون التى تعمل على تخفيف ثقل ديون العالم الثالث فى استراتيجية تنموية للقضاء على الفقر وتقوم هذه المبادرة الآن بمد يد العون إلى ٢٢ دولة ولها ميزانية ٤٢ مليار دولار ستزيد إلى ٧٠ مليار دولار. نصيب المانيا فيها عشرة مليارات مارك.

ولألمانيا دور هام فى مجال البيئة فبالإضافة إلى مجهوداتها لإصلاح بيئة المانيا الشرقية التى لوثتها الصناعات فإنها تقوم بمجهود كبير فى مواجهة ظاهرة التصحر العالمية ولها مشاريع قيمتها ٢,٨ مليار مارك فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

دكتور مهندس/ نادر رياض

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

والآن ناتى إلى علاقة ألمانيا بمصر. لقد مرت سنوات طويلة من التعاون بين البلدين عن طريق المنشآت الأربعة العاملة فى مصر من سنوات فى إطار الإعلام والزراعة والاقتصاد والصناعة. ومن أهم المشروعات الألمانية فى مصر مشروع استخراج الكهرباء من الأشعة الشمسية لاستعمالها فى رفع المياه الجوفية وهناك الآن مائة مشروع فى صحراء مصر وعلى البحر الأحمر لزراعة البرتقال والموز والأعناب بالإضافة إلى إقامة مؤسسات فندقية على شاطئ البحر الأحمر.

وألمانيا اليوم قد تبوأت المكانة اللائقة بها بصفتها أحد الأطراف الرئيسية المؤثرة فى الحياة الاقتصادية والمالية ليس فقط داخل المجموعة الاقتصادية الأوربية وحدها بل على نطاق العالم بأسره.

وفى هذا الإطار، استطاعت ألمانيا أن تحقق معجزة جديدة تتمثل في إعادة بناء الجزء الشرقى منها فقد أصبحت المانيا الشرقية على مدى السنوات الثلاث الماضية حالة دراسية نموذجية للتنمية. فما انجزته المانيا الشرقية على مدى أربعين عاماً، يضاهى ما أنجزته المانيا الوحدة فى هذه الفترة الوجيزة. وتشير التقديرات الى ان معدلات النمو فى مستويات المعيشة فى الجزء الشرقى من المانيا كاد يتجاوز معدلات النمو فى الدول الأوربية الغربية.

وتفيد التقارير إلى أنه قد تم بيع نحو ١٤٠٠٠ مشروع و ١٦٠٠٠ عقاراً إلى مشترين ألمان وأجانب تتجاوز قيمتها ٤٠ مليار مارك ألمانى. كما تم بيع نحو ٣٠٠٠٠ هكتار من الأراضى الزراعية وتأجير نحو مليون هكتار أخرى. كما أبرمت عقود للتوظيف تقدر بنحو ١,٥ مليون عقد، واستثمارات تقدر قيمتها بنحو ١٨٠ مليار مارك المانى. كما شهد مطلع عام ١٩٩٤ اكبر مشروع استثمارى منفرد، يتعلق باقامة مصفاة حديثة للبترول تبلغ تكلفتها ٤,٣ مليار مارك المانى مما يعتبر أضخم مشروع تشهده اوربا بهذا الحجم على مدى السنوات العشرين الماضية.

ولمواجهة حاجة المشروعات المتوسطة والصغيرة الحجم إلى دعم رأسمالى عند نشأتها، فقد اعتمدت المصارف الألمانية منح ائتمانات ضخمة وذلك فى إطار اتفاق بين الحكومة الاتحادية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية فى البلاد. فقد وفرت مؤسسة قروض التعمير بمفردها حتى بداية عام ١٩٩٤ ما قيمته ٣٠ مليار مارك ألمانى من القروض تكفى لنحو ٦٠,٠٠٠ مشروع استثمارى من فئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويغرى الطلب الشديد على الأيدى العاملة في الجزء الشرقى من المانيا إلى انخراط نحو ٤٠٠,٠٠٠ عامل من الجزء الشرقى فى أعمال تقع فى مناطق الحدود التى ينتقلون إليها بصورة يومية. كذلك يشترك نحو ٥٠,٠٠٠ عامل من الجزء الشرقى فى التدريب على برامج تدريبية فى الجزء الغربى. وفضلا عن ذلك، فقد انتقل نحو ١٠٠,٠٠٠ فرد من سكان الجزء الغربى الى الجزء الشرقى من المانيا لظروف تتعلق بالعمل والاستثمار.

بيد أن الحياة افسح مجالاً من الاقتصاد او السياسة فالحياة الثقافية هى العنصر الأكثر إشراقاً فى حياة البشر. ومن ثم فانطلاقا من هذا الواقع فقد حرصت جمهورية المانيا الاتحادية فى الماضي على ايلاء اهتمام بالغ للأنشطة الثقافية. وفى الواقع فإنها اعتبرت العلاقات الثقافية الخارجية «بمثابة الركيزة الثالثة فى السياسة الخارجية» ولذلك فقد خصصت اعتمادات بلغت ١,٢ مليار مارك المانى في عام ١٩٩٢ وهو مبلغ يفوق ما انفقته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى هذا السبيل.

وتفيد الإحصاءات الأخيرة ان هناك نحو ١٧ مليون نسمة يقبلون علي تعليم اللغة الألمانية فى العالم، وان ١١ مليونا منهم يعيشون في أوربا الوسطى والشرقية وحدها وهى المنطقة من اوربا التى يسودها «حالة الحماس للتجربة الألمانية» وهى حالة من الحماس يشارك فيها الكثير من دول العالم الثالث بما فى ذلك مصر.

ولايسعنا فى هذا الصدد إلا أن نعترف بان المانيا التى هزمت فى معركة الحرب منذ خمسين عاما مضت، ظلت تنتصر فى معركة السلام منذ ذلك الحين ولعل هذا يكون أهم بند فى كشف حساب الدولة الصديقة والعظيمة المانيا بعد أحد عشر عاما من الوحدة الألمانية الرائعة.

ونحن إذ نشارك المانيا الموحدة والدولة الصديقة احتفالاتها، نتمنى للدولة العظيمة وللشعب الألمانى الصديق كل تقدم ونجاح والإسهام فى خلق كيان عالمى ديمقراطى يستند إلى الاقتصاد الحر الذى يستهدف العدالة والمساواة فى تبادل المصالح بين الشعوب مرحبين بالبارون فون مالتسان سفير ألمانيا الاتحادية لدى مصر والسيد/ محمد العرابى - سفير مصر الجديد لدى ألمانيا والذي يبدأ مهام منصبه فى برلين هذه الأيام والتى من شأنها العمل على زيادة الروابط بين مصر وألمانيا وهى مهمة يدعمها تاريخ حافل بالصداقة والمشاعر الدافئة بين الشعبين على مر عصور طويلة.